مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ر ت م د: 7163 -1112 ر ت م د إ :2588-1892
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2

دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع

- دراسة حالة مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية، الجزائر -

The Role Of Social Responsibility In The Industrial Corporations For Achieving Sustainable Development In The Society Case Study Of Gas Pipelines In Ghardaia, Algeria -

بلعربي محمد[1] ، بلعور سليمان[2]

1- طالب دكتوراه بجامعة غرداية، مخبر السياحة الإقليم والمؤسسات
belarbi.mohammed@ghardaia-univ.dz

2- جامعة غرداية، مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية،
bellaouar2002@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/11/22 تاريخ القبول: 2020/02/16

الملخص-

تمثل هدف هذه الدراسة في إلقاء الضوء على مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الصناعية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل المساهمة في التنمية المستدامة ضمن المجتمع الذي تنشط فيه، حيث تم اختيار مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية كنموذج لتقييم الإضافة التي قدمتها للأطراف ذات العلاقة من خلال تبنيها لأبعاد ومبادرات المسؤولية الاجتماعية.

وتحقيقا لما تقدم تم وضع إجراء الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة طبيعة العلاقة التأثيرية بين بعد المسؤولية الاجتماعية وبعد التنمية المستدامة، وهذا ما أوضحته مجموعة من الفرضيات التي اختبرت باستخدام بعض الأساليب الإحصائية للبيانات المجمعة من خلال استمارة الاستبيان، وتم التوصل إلى نتائج مفادها أن المؤسسة تقوم بممارسات مسؤولة اجتماعيا اتجاه كل من العاملين والمجتمع والبيئة والمالكين بدرجات متفاوتة.

المؤلف المرسل: محمد بلعربي: belarbi.mohammed@ghardaia-univ.dz

كلمات مفتاحية-

تنمية المستدامة، مسؤولية اجتماعية، مؤشرات اقتصادية، مؤشرات اجتماعية، مؤشرات بيئية.

Abstract –

The Aim Of This Study Was To Shed Light On The Extent Of Industrial Economic Institutions 'Commitment To Corporate Social Responsibility In Order To Contribute To Sustainable Development Within The Society In Which They Are Active, Where The Gas Transport Pipeline Corporation In Ghardaia Was Chosen As A Model To Assess The Addition That It Provided To Relevant Parties By Adopting The Dimensions And Initiatives Of Responsibility Social.

In Order To Achieve The Above, The Study Procedure Was Developed Using The Descriptive Analytical Approach To Know The Nature Of The Impact Relationship Between Social Responsibility Aspect And Sustainable Development Aspect, And This Was Clarified By A Group Of Hypotheses That Were Tested Using Some Statistical Methods Of The Data Collected Through The Questionnaire Form, And Results Were Reached That The Institution Is Doing Socially Responsible Practices Towards Workers, Society, The Environment And Owners, To Varying Degrees.

Keywords-

Sustainable Development, Social Responsibility, Economic Indicators, Social Indicators, Environment Indicators.

1. مقدمة-

المسؤولية الاجتماعية للشركات هي عبارة عن التزام المنظمات ومؤسسات القطاع الخاص والعام نحو تحقيق التنمية المستدامة للأمم والمجتمعات وتهدف إلى تعزيز مستوى المعيشة بطريقة يمكن من خلالها خدمة الإقتصاد وجهود التنمية في آن واحد وذلك بالعمل المشترك مع المنظمات والمجتمعات المحلية والدولة . ويجب أن تبدأ الشركات والمؤسسات الاقتصادية بالمشاريع ذات المسؤولية الإجتماعية وذلك كحافز ذاتي من قبل المؤسسات

والأفراد كل حسب الطاقة والمكانة، ومسرح عملية التنمية المستدامة هو المجتمع والبيئة والعاملين والزبائن والموردين وحملة الأسهم.

ولعل الباحثين تناولا بالتحديد المؤسسات الصناعية لما لهذا النوع من المؤسسات من تأثير كبير على كل الأطراف ذات المصلحة بداية عما يعرف عن هذا النوع من المؤسسات التي تأتي غالبا ذات الحجم المتوسط والكبير والذي يفرض وجود عدد كبير من العاملين والموارد البشرية، وكذا تأثيراتها الايكولوجية عبر تلويثها للبيئة من خلال مخلفاتها الصناعية وكذا تأثيرها الشامل على المجتمع.

إن هذا النوع من المؤسسات تنتظره تحديات راهنة كبيرة لخدمة المجتمع الذي تنشط فيه، هذا المجتمع الذي زادت مطالبه خاصة في ظل تراجع دور الدولة الجزائرية منذ تبني اقتصاد السوق غداة التسعينيات من القرن الماضي، حيث أصبح المجتمع يتطلب المزيد من المبادرات المسؤولة اجتماعيا على غرار المسؤولية الخيرية، والقانونية والاقتصادية والأخلاقية والحملات التطوعية، كما هو معمول به في دول العالم المتقدم.

إشكالية البحث:

بعد أن كان الاهتمام مركزا على كون مسؤولية المؤسسة يتمحور حول إنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع ومن خلالها تحقيق المؤسسة عوائد مجزية للمالكين وحملة الأسهم، اتسعت هذه النظرة الضيقة لتذهب إلى أبعد من ذلك وتؤكد على أن مسؤولية المؤسسة تشمل مختلف الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها اتجاه مجتمعها وكل الأطراف ذات العلاقة والمصلحة.

ومن هنا تبرز معالم إشكالية بحثنا هذا ، التي نصيغها في التساؤل التالي:

- **إلى أي مدى يساهم التزام مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بولاية غرداية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية المحققة للتنمية المستدامة في المجتمع؟**

فرضيات الدراسة :تم القيام بصياغة عدة فرضيات سيتم الإجابة عنها خلال هذه الدراسة، وتتمثل في:

- **الفرضية الرئيسية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة الأنابيب والتنمية المستدامة في المجتمع غرداوي عند مستوى معنوية 0.05.
- **الفرضية الجزئية الأولى:** تتوقف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة عند تلبية هذه الأخيرة لمتطلبات واحتياجات المجتمع وحل مشاكله.
- **الفرضية الجزئية الثانية:** تساهم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز في التنمية المستدامة لدى مجتمع غرداية.
- **الفرضية الجزئية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة محل الدراسة تعزى إلى الجنس وإلى الخصائص الوظيفية .

أهمية الدراسة:

إن المؤسسات مهيأة أمام واقع حتمي يتمثل في الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية خاصة اتجاه مواردها البشرية باعتبارها من أهم مقومات النجاح والارتقاء، وعليه يمثل البحث الحالي إسهاما متواضعا يربط بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة والعمال وكذا المجتمع ومنه تنبع أهمية هذه الدراسة كونها إطارا شموليا لمعرفة مدى التزام المؤسسات بهذه المسؤولية.

أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تأصيل المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وتوعية المؤسسات بأهمية تبنيها نظرا لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله.
- عرض عدد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال وأهمية الالتزام بها نظرا لمساهمتها في خلق مجتمع داخلي متماسك.
- التعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الجزائرية العمومية الاقتصادية ومدى الالتزام بها.
- ضمان ثقة وولاء زبائن لمنتج المؤسسة المتبنية مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

- التوصل إلى عدد من التوصيات المفيدة التي تساهم في حث المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية اتجاه مختلف الفئات المستفيدة وأهمية ذلك مساهمة منها في التنمية المستدامة.

حدود البحث المكانية والزمانية:

تتمثل الحدود المكانية للبحث في مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية، وقد تم اختيار هذه المؤسسة دون غيرها لأنها تقوم بدور كبير في مجال الاقتصاد، باعتبارها رائدة في مجال صناعة الأنابيب، وتتمثل الحدود الزمانية للبحث في الفترة من (2019/08/01 إلى 2019/09/15).

مصادر وأساليب جمع المعلومات والبيانات:

- الجانب النظري: اعتمد الباحثان على مجموعة من المذكرات والمقالات والكتب العربية والأجنبية والانترنت من أجل الحصول على المعلومات التي تخص الجانب النظري.
- الجانب التطبيقي: اعتمد الباحثان على استمارة استبيان.

الشكل رقم (01) : متغيرات الدراسة

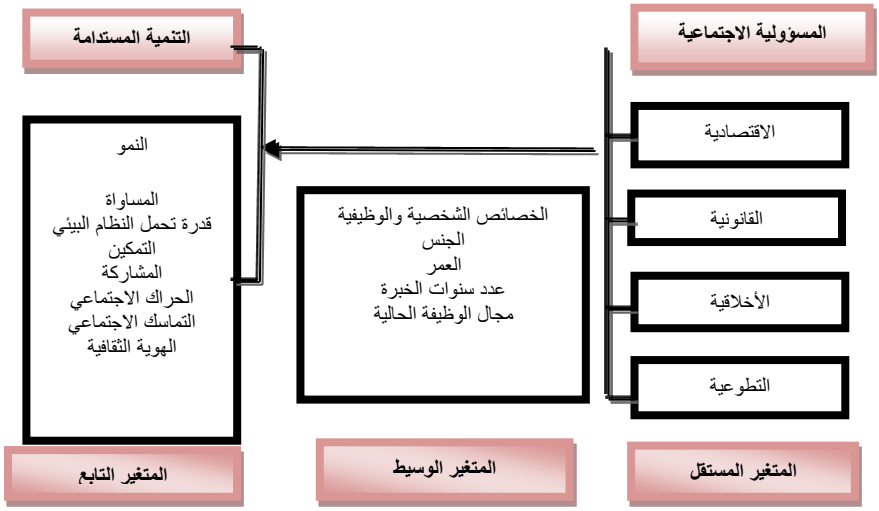

المصدر: من إعداد الباحثين

الدراسات السابقة:

- **(مقدم وهيبة ، 2014) تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية.**

أجريت هذه الدراسة على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، ولقد افترضت الدراسة أنه لا توجد لدى المؤسسات الاقتصادية المختارة في الدراسة فلسفة اتجاه المسؤولية اجتماعية ما تم إثباته بعد الدراسة أي انه يوجد غياب لأي فلسفة أو رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، أما أهم الاستنتاجات لهذه الدراسة فتمثلت في أن المؤسسات عينة الدراسة تمارس مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المساهمين والمستهلكين في حين تمارس بشكل متوسط مسؤوليتها البيئية ومسؤوليتها اتجاه العاملين ولا تمارس مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع، بالإضافة إلى العراقيل التي تحول دون ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية والتي من أكبرها نقص الموارد المالية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية.

نجد أن دراستنا الحالية تتفق مع هذه الدراسة بشكل جزئي فيما يخص نتائج الجانب النظري حيث خلصت كلتا الدراستين إلى وجود تبني بدرجة معينة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات محل الدراسة، وفي الجانب التطبيقي نجد أن كلتا الدراستين تبنت المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الذي يلاءم هذا النوع من الدراسات السوسيو -اقتصادية، وقد تكون دراستنا قدمت إضافة عن هذه الدراسة من حيث حداثة الدراسة الميدانية، ووجدت أن هناك مساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع من خلال أعمال المؤسسة في حين أن إحدى نتائج دراسة (مقدم وهيبة ، 2014) تشير إلى غياب برامج اجتماعية تمارسها المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة اتجاه المجتمع.

- **(زرمان كريم، 2010) التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001 -2009.**

تطرقت الدراسة لعرض وتحليل الانجازات والمشاريع الكبرى للجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 20012009/ وكذلك السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي ترمي إلى خلق الاستقرار، تشجيع الاستثمار لتحقيق

التنمية المستدامة، وبعد الدراسة تم إثبات إن برنامج الإنعاش أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك في دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحية، الصيد والموارد المائية) وإنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية والمشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية والبلدية، تطهير المياه والبحر، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي، كما تم التوصل إلى أن هذا البرنامج قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطني، وفي إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار، قد تم وضع ومباشرة برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو للفترة 2010 -2014.

تناولت هذه الدراسة المتغير التابع للبحث والذي يتمثل في "التنمية المستدامة" حيث تتمثل الإضافة من خلال دراستنا أننا تناولنا الموضوع بربطه بأحد أهم العوامل المساهمة في المسؤولية الاجتماعية وهو المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث ومع الموجة الرابعة للإدارة التي انطلقت بداية من القرن الـ21 أصبح عامل المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع المؤدي الأول للتنمية المستدامة للشعوب والمجتمعات وهذا ما أراد الباحثين تبيانه من خلال موضوع البحث.

- **(أ.هشام مكي، أ .عبد الرحمن بوطيبة، 2014) دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة- الاتحاد الأوروبي –نموذجا.**

أجريت هذه الدراسة على عينة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ولقد افترضت الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي من المؤسسات التي قطعت شوطا كبير في المساهمة في التنمية المستدامة من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، وهو ما تم إثباته بعد الدراسة أي أن الاتحاد الأوروبي حاول ولا زال يحاول من بدايات القرن الماضي لوقتنا الحالي المضي قدما نحو

الدفع الطوعي للمؤسسات للمشاركة بدورها المسؤول اجتماعيا في زيادة ودفع وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وللمجتمع الأوربي ككل.

تناولت هذه الدراسة متغيرات دراستنا الحالية ونظرا لاختلاف الإطار المكاني والزماني للدراسة فإن أهم الاستنتاجات لهذه الدراسة تمثلت في أن مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر ثلاث أبعاد اقتصادية اجتماعية وبيئية، فالبعد الاقتصادي ينبثق منه الرفاه الاقتصادي والبعد الاجتماعي منه تنبثق العدالة الاجتماعية، أما البعد البيئي فيولد الجودة البيئية، وهو ما تؤكده دراستنا بطريقة غير مباشرة حيث نتفق مع هذه الدراسة أن تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين والمجتمع والبيئة يساهم في الرفع من مستوى التنمية المستدامة في الدولة وهو ما اثبتناه من خلال الدراسة الإحصائية.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى النقاط التالية:

أولا: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

ثالثا: الدراسة الميدانية.

أولا: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

1 - ظهور المسؤولية الاجتماعية:

إن المسؤولية الاجتماعية بطبيعتها لها صفة الديناميكية والواقعية والتطور المستمر ويصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وذلك لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة، غير أنه يمكن القول أنه "في بداية الأمر وعند ظهور الأعمال الكبيرة، كان الاهتمام منصبا على مصالح المالكين لهذه الأعمال واختصرت العديد من الأهداف في إطار تحقيق الأرباح والإنتاج بكفاءة وفاعلية، ومع اشتداد المنافسة و تباين المصالح للمستفيدين المباشرين وغير المباشرين من وجود منظمات الأعمال، فقد اتسعت النظرة لمنظمات الأعمال واعتبرت كيانات اقتصادية اجتماعية، و

من هنا بدأت فكرة المسئولية الاجتماعية بالظهور واستمرت في التطور منظمات الأعمال"[1].وارتبط نشؤها بقيام المشاريع الصناعية وما عاشته المؤسسات في تلك الفترة من تقدم بفضل مختلف الاختراعات العلمية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق الهدف الأسمى للمؤسسة المتمثل في تعظيم الأرباح، مستنزفة بذلك كل الموارد المتاحة من طبيعة وبشرية، وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين ولكن مع تضخم حجم المؤسسات وما رافق ذلك من أزمات اقتصادية واستغلال للأيدي العاملة وتدني الأجور وظهور التكتلات النقابية، برزت مرحلة جديدة كان من خلالها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية من جهة كتأمين السلامة والأمن في مكان العمل، تقليص ساعات العمل، الرعاية الصحية.....الخ، ومن جهة أخرى وكتخفيف للضغوط الكبيرة التي أفرزها التأثير المتزايد على البيئة اتجهت المؤسسات إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الخارجية والمرتبطة بالبيئة، الزبائن، المنافسين، الحكومة، الموردين.[2]

بعدها ظهرت مرحلة سميت بـ" نوعية الحياة للفرد"[3] حيث أصبحت المؤسسة أكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها وتقديم المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد.

وبانتشار الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي وبالتتابع المنطقي للتطور الحاصل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح من الضروري إدماج فكرة المسؤولية في السياسة العامة للمؤسسة ومن الملاحظ أن في مرحلة الاقتصاد المعرفي وثروة المعلومات أصبحت أغلب المؤسسات الغربية تمتلك مدونات أخلاقية تؤطر النظرة الاجتماعية وجوانب تبنيها اتجاه مختلف أصحاب المصالح.

2 - النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية:

تباينت واختلفت النظريات المفسرة للدور الاجتماعي للمؤسسة من اقتصادي لآخر ومن مدرسة إدارية لأخرى ومن أهم نظريات المسؤولية الاجتماعية نذكر ما يلي:

1.2. - النظرية النيوكلاسيكية" نموذج Shareholders": هي نظرية رافضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية أساسها" لا شيء سوى أعلى الأرباح للمالكين"[4]، ورائد هذه النظرية هو الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (Milton Fridman) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والذي يشير إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية يكون من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية والربحية لفائدة المساهمين وأن مبدأ تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الاجتماعي المناسب للمؤسسات لأنه يعادل تعظيم الثورة الاجتماعية للمؤسسة.

2.2. - نظرية الوكالة: ظهرت نظرية الوكالة بفضل مساهمة الباحثانMichael Jensen & William Meckling اللذان يعتبران المؤسسة سوق حرة وعقد العمل ما هو إلا عقد تجاري، والوكالة معناه أن شخصا يسند مصالحه لشخص آخر كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة عند قيام المساهمين بإسناد مهام التسيير إلى المدراء[5] ، وتفسر هذه النظرية العلاقة بين المسيرين والمساهمين في إطار حوكمة المؤسسات، كما يمكن أن تشمل هذه النظرية على مجموع أصحاب المصالح المتعاملين مع المؤسسة حيث تستند مسؤوليتها على المسيرين باعتبارهم وكلاء تربطهم علاقات تعاقدية مع فئات عديدة من الجهات الفاعلة: المساهمين، الدائنين، الزبائن، المستهلكين، الموردين، المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وحسب هذه النظرية فان أصحاب المصالح لهم قدرة التأثير على القرارات الإستراتيجية للمسيرين.

3.2. - نظرية أصحاب المصالح"Stakeholders": يعتبر أصحاب المصالح مجالا من المجالات المهمة التي تمارس فيها المؤسسات دورا اجتماعيا وهم الأفراد أو المجموعات أو المنظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المؤسسة ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها[6]، وحسب هذه النظرية تعتبر المؤسسة نتيجة لعلاقات مختلفة بين مجموع أصحاب المصالح الذين لا ينحصرون فقط في مجموع المساهمين وإنما مجموع الفاعلين المشمولين بنشاطات وقرارات المؤسسة والمسؤولية اتجاه المجتمع تصبح مسؤولية اتجاه أصحاب المصلحة.

3 - تعريف المسؤولية الاجتماعية:

عرف (Drucker, 1977) المسؤولية الاجتماعية بأنها:" التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"[7].

وعرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بأنها " السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم "[8].

كما تعرف جمعية الإداريين الأمريكيين المسؤولية الاجتماعية بأنها " استجابة إدارة المؤسسات إلى التغير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار وانجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية"[9].

وحسب البنك الدولي فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ما هي" إلا التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وبالعمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء"[10].

ويعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها "الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل"[11].

ويرى Robbins أن" المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد تفي بها المؤسسة بما يعزز صورتها في المجتمع"[12].

ومن خلال هذه التعاريف يرى الباحثان أنه يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي عمل تطوعي تقوم به المنظمات أثناء أدائها لأنشطتها اتجاه المجتمع من خلال برمجة مجموعة من الأعمال التي تساهم في تنمية العميل الداخلي والخارجي لها وكذا جميع فئات المجتمع بما يحقق أهدافها ويضمن استمراريتها.

4 - أهمية المسؤولية الاجتماعية:

تتجلى أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة انطلاقا من كونها عملية مفيدة لها لمواجهة الانتقادات التي قد تتعرض لها في علاقاتها مع المجتمع، كما أنها يمكنها أن تجلب العديد من الأمور الإيجابية للمنظمة والمجتمع، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي[13]:

1.4. - بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة، اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛

- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛

- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية؛

2.4. - بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛

- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛

- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية؛

3.4. - بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار؛

5 - أبعاد واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية.

1.5. - أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

حسب Carroll فإن الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة غير مستقلة عن بعضها وهي تخص المؤسسة ككل وتتمثل في[14]:

- المسؤولية الاقتصادية : باعتبار المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع يجب أن تنتج سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع مع تحقيق الربح.

- المسؤولية القانونية: تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات موحدة في إطار تنظيمي على المؤسسة احترامه والتقيد به.

- المسؤولية الأخلاقية: مجموع سلوكات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المؤسسة القيام بها.

- المسؤولية التطوعية: وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية....الخ.

الشكل 02 : أبعاد المسؤولية الاجتماعية حسب Caroll

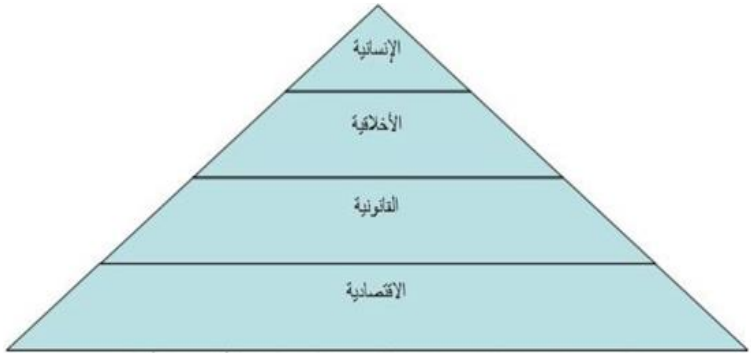

المصدر: طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي محسن العامري (2008)، المسؤولىة الاجتماعىة و أخلاقىات الأعمال، دار وائل للنشر، ص93.

2.5. - استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية:

ومن خلال الأبعاد التي طرحها Carroll **نجد أربع استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية تتبعها المؤسسات الاقتصاديةوتتمثل في[15]:**

- الإستراتيجية الإستباقية (التطوعية): وهي أن تأخذ المؤسسة القيادة في مجال المبادرة الاجتماعية للإيفاء بمستلزمات المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتطوعية.

- الإستراتيجية التكيفية: وهي أن تعمل المؤسسة وفق الحد الأدنى المقبول والمطلوب للإيفاء بمتطلبات والمسؤوليات الاقتصادية والأخلاقية والقانونية.

- الإستراتيجية الدفاعية: وهي أن تعمل المؤسسة وفق الحد الأدنى المقبول والمطلوب للإيفاء بالمتطلبات والمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية.

- الإستراتيجية المانعة (التعويقية): وهي قيام المؤسسة بمحاربة الطلبات الاجتماعية.

ويظهر من خلال هذه الأبعاد والاستراتيجيات أن هناك اهتمام واسع بمفهوم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الذي لا يشمل مبادئ تحفيزية

للأشخاص فقط بل كذلك العمليات مثل تكييف نظم الإدارة والتكنولوجيا والنتائج والآثار الملموسة في أصحاب المصلحة.

6. - مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

هناك تأثير سلبي كبير على المنظمات التي تبدأ في تطبيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية دون تطبيق بعض المبادئ التي أصبح متفق عليها على أنها مبادئ المؤسسات الأخلاقية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[16]:

1.6. - مبدأ الإذعان القانوني -احترام سيادة القانون: أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية، والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

2.6. - مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسؤولية المجتمعية.

3.6. - مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية (أصحاب المصلحة):أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية، وتنوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية، بحيث يجب عليها أن تحدد هذه الأطراف، وأن تكون على دراية بمصالحها واهتماماتها.

4.6. - مبدأ السلوك الأخلاقي: أن تتصرف المؤسسة في جميع الأوقات بشكل أخلاقي في معاملتها من حيث الأمانة والعدل والتكامل وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة والالتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية.

5.6. - مبدأ القابلية للمساءلة: أن تكشف المنظمة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينة والى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات المتبعة والآثار المتوقعة على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.

6.6. - مبدأ الشفافية: أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين .

7.6. - مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شانها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

8.6. - للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبرى كونها استثمار طويل الأجل يعود على المنظمات بالأرباح كما يجنبها الصراعات بينها وبين العاملين ويعزز ولائهم اتجاهها ويجنبها الصراعات مع المنظمات الأخرى وكذا المجتمع الذي تنشط فيه، مما أدى بالمؤسسات لممارستها.

ثانيا: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة ضمن سياسات واستراتيجيات أهم القطاعات التي تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، ومن ثم دعم التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

1 - مفهوم التنمية المستدامة:

وردت الكثير من المفاهيم والتعاريف للتنمية المستدامة من بينها:

- "التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى"[17].
- التنمية المستدامة هي "تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف"[18].
- أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن[19].

يرى الباحثان أنه ومما سبق يمكن القول، أن التنمية المستدامة "هي تلك التنمية التي تسعى لتحقيق حاجيات الإنسان وتحسين حياته من خلال استغلال الموارد الموجودة حاليا مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في تلك الموارد".

2 - مبادئ التنمية المستدامة:

حددت أهم المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها كما يلي[20].

1.2. - استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة ، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وان أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، لذلك تعمل التنمية المستدامة على تحقيق توازن النظم الفرعية للوصول إلى توازن بيئة الأرض، واستخدامه في التخطيط والتنفيذ للتنمية يتم من خلال الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون أن يتقدم أي جانب على الآخر.

2.2. - المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط لها ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، ذلك أن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف، ولم يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات.

3 - أهداف التنمية المستدامة:

إن أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر ، كما تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي نوجزها فيما يلي[21].

1.3. - المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة والأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة.

2.3. - الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصدير .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

3.3. - الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.

4.3. - السكن والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات .وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطبقة الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

5.3. - الدخول والتشغيل: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى خلق الوظائف وفرص العمل والتقليل من مخاطر العمل . وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العمومي والخاص.

4 - أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، فتشمل الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، والتي تتمثل في الآتي:

1.4. - البعد الاقتصادي: النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية، وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة للتقليل من تلوث الهواء، والمياه، والتربة وبالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة للمياه السطحية والجوفية، والتربة، وما قد ينجم عن ذلك من أمراض وأوبئة[22].

2.4. - البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها: الطاقة، التنوع البيولوجي، القدرة على التكيف، الإنتاجية البيولوجية. وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء[23].

3.4. - الأبعاد التكنولوجية : ويمكن إجمالها في النقاط التالية :

- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية.
- المحروقات والاحتباس الحراري: .
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

5 - مؤشرات التنمية المستدامة:

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة والتي أتت بعدة برامج لصياغتها، ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشر مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية :اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية هي كالتالي[24]:

1.5. - المؤشرات الاقتصادية :

- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة : ويمكن قياسها من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى

الناتج المحلي الإجمالي ،صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات، تغيير أنماط الاستهلاك، الموارد والآليات المالية.

- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي : ويقصد بمجموع الدين المعطى أو المتلقي، ويقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدراتها على تحمل الديون.

- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي : تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح أو القروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية أو الخدمات الاجتماعية بشروط مالية تسهيلية، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط، التي ترمي إلى النهوض بالتنمية.

2.5. - المؤشرات الاجتماعية:

- مكافحة الفقر : ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال: معدل البطالة، مؤشر الفقر البشري : بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين، المعرفة ، الأمية ، توفر الوسائل الاقتصادية والذي يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة، السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني.

- الديناميكية الديمغرافية والاستدامة : ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين: ويعبر عن نسبة الأشخاص الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة ولا يدركون القراءة والكتابة، ويحدد المؤشر نسبة الأميين بين البالغين.

- **المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية : مجموع الملتحقين بالمدارس الثانوية كنسبة من عدد السكان الذين هم في سن الدراسة بالمدارس الثانوية، ويبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.**

- حماية صحة الإنسان وتعزيزها:

- **متوسط العمر المتوقع عند الولادة : يستخدم كبديل له نسبة الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين، يفترض هذا المؤشر أن الأنماط السائدة ستظل على حالها طوال حياة الفرد.**
- **عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية : إن توفر درجة مرتفعة من الانتفاع بمياه الشرب المأمونة والخدمات الصحية أمر أساسي للتنمية المستدامة.**

- تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية : وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري.

3.5. - **المؤشرات البيئية :**

-حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

- **الموارد المتجددة / عدد السكان : ويبين نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة المتاحة.**
- **استخدام المياه/ الاحتياطات المتجددة : و يبين نسبة كمية المياه المستخدمة إلى مجموع الكمية المنتجة.**

- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:

- **نصيب الفرد من الأراضي الزراعية : يبين المؤشر نصيب الفرد من المساحة الإجمالية للأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي.**
- **استخدام الأسمدة : يحدد كمية الأسمدة المستخدمة في الزراعة للوحدة من الأراضي الزراعية، حيث يقيس كثافة استخدام الأسمدة.**

-مكافحة إزالة الغابات والتصحر:

- **التغير في مساحة الغابات : وهو التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة من المساحة الإجمالية للبلد.**

- **نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر :يتم الحصول علية عن طريق مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، ويقيس مساحة التصحر وشدته.**

4.5. - المؤشرات المؤسسية :

-الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال:

- **الحصول على المعلومات: وذلك من خلال أجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة، وأجهزة الراديو لكل 1000 نسمة، وعدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة، وتبين هذه المؤشرات مدى حصول السكان على المعلومات.**
- **الحصول على وسائل الاتصال : من خلال خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة، ويعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.**

-الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية : ويمكن الوصول إلى هذا المؤشر من خلال عدد المشتركين في الانترنت لكل 1000 شخص، وحاملي الحواسيب الشخصية لكل 1000 شخص، ويقيسان المؤشران مدى مشاركة البلدان في عصر المعلومات.

-العلم والتكنولوجيا : ويمكن الوصول إليه من خلال عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة، والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، تجدر الإشارة إلى أن المؤشرين السابقين يبينان حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير.

ومن هنا تظهر أهمية التنمية المستدامة كونها تساهم في استقرار الشعوب وضمان حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة في الكون .

ثالثا: الدراسة الميدانية.

1 - **مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من مساعدي المدير والمديرين الفرعيين ورؤساء الدوائر وبعض العمال والإطارات، وهذا في مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية، ويبلغ عدد عمال المؤسسة حوالي 915**

عامل موزعين على مختلف الدوائر والمديريات، وقد تم توزيع 50 استبانه، وبلغت نسبة الاسترداد للاستبيانات 66 % بتعداد 33 استبانه .

الجدول 01: العناصر الديمغرافية لعينة الدراسة

معلومات عامة		التكرارات	النسبة
العمر	من25 سنة إلى 30سنة	7	%21.2
	من 31 إلى 35 سنة	12	%36.4
	من 36إلى 40 سنة	12	%36.4
	من 41 سنة فأكثر	2	%6.1
الجنس	ذكر	29	%88
	أنثى	4	%12
المسمى الوظيفي	عمال الإدارة	21	%63.6
	المسؤولين الإداريين	10	%30.3
	عمال الورشات	2	%6.1
عدد سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	9	٪ .327
	من 5 إلى 10 سنوات	14	٪ 42.4
	من 11 إلى 15 سنة	8	٪ 24.2
	من 16 سنة فأكثر	2	٪ 6.1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البرنامج SPSS

يبين الجدول رقم (01) المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة حيث كان مجموع الذكور (29) وهي النسبة الأعلى إذ بلغت (88%) أما الإناث كانت النتيجة (4) بنسبة (12%) ، كما بلغت اكبر فئة عمرية مجيبة على الاستبيان (من 31 إلى 40سنة) بنسبة (72.8 %) وذلك راجع لطبيعة العمل في مؤسسة الانابيب التي تتعلق بالصناعة الثقيلة اي صناعة الانابيب بالحديد، وتميزت العينة بكون أغلبها من عمال الإدارة في عينة الدراسة بنسبة 63.6 % ، تليها فئة المسؤولين الإداريين بنسبة 30.3%، وهما يمثلان 93.9 % أي أغلبية العينة وهذا راجع لنوعية الموضوع والذي يمس هذه الفئات التي تستطيع التعبير عن رأيها حول موضوع الدراسة بدون تردد نظر لاتصالها بالإدارة العليا التي تخطط لعمل استراتيجي كهذا.

2 - **صدق الاستبيان:** قام الباحثان بالتأكّد من صدق الاستبيان وفق الآتي:

- صدق المحكمين :تم عرض الاستبانة على عدد من المحكّمين ذوو خبرة وذوي الاطلاع الأكاديمي، وتم الاستجابة لآرائهم بإجراء التعديلات اللازمة.
- صدق الثبات (معامل الثبات ألفا-كرونباخ): استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، فكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول 2: قياس ثبات الإستبانة

عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
20	0.929

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البرنامج SPSS

بين الجدول رقم (02)، أنّ مقدار الفاكروميخ بلغ 92.9 % مما يدل على درجة المصداقية الكبيرة في الإجابات وعلى وجود علاقة اتساق وترابط جيد بين عبارات الاستبيان وبالتالي يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، بالتالي وعليه فإن فقرات الاستبانة قابلة للتحليل ومن هنا يمكن القول بأنّ الاستجابات تتميز بالصدق والثبات.

3 - **اختبار الفرضيات:**

- اختبار شرط التوزيع الطبيعي:

الجدول 03: نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov للتوزيع الطبيعي.

قيمة الاختبار	الدلالة الإحصائية
0.254	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البرنامج SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار Kolmogorov-Smirnovبالنسبة لمحاور الاستبيان 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي تتوزع حسب التوزيع غير الطبيعي مما يسمح لنا بتطبيق الاختبارات اللازمة.

1.3. - اختبار الفرضية الرئيسية:

محتوى الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة الأنابيب والتنمية المستدامة لدى مجتمع غرداية عند مستوى معنوية 5%.

ولاختبار الفرضية قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الجدول 04 : الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

/	قيمة الارتباط	الدلالة الإحصائية
المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	0.822	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البرنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (04)، يتضح أن قيمة الدلالة الإحصائية 0.000 أي أقل من 0.05 وقيمة معامل ارتباط R قدرها 0.822 مما يدل على وجود ارتباط دال إحصائيا وقوي بين التنمية المستدامة والمسؤولية الإجتماعية وهو ما يثبت صحة فرضيتنا .

2.3. - اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

محتوى الفرضية: تتوقف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة عند تلبية هذه الأخيرة لمتطلبات واحتياجات المجتمع وحل مشاكله .

من أجل اختبار هذه الفرضية، قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول والذي يتعلق بدراسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة عينة الدراسة، وذلك بغرض معرفة مدى التزام مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بالمسؤولية الاجتماعية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 05: نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول المسؤولية الاجتماعية

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
01	تقوم المؤسسة بتنظيم دورات تدريبية للعمال لرفع قدراتهم وكفاءتهم	,454	,670	1	موافق بشدة
02	تقوم المؤسسة بتوفير نظام مقبول للتأمين والرواتب للعمال	,244	,660	3	موافق
03	تقوم المؤسسة بتقديم برامج اجتماعية للعمال خارج نطاق العمل	,304	,730	2	موافق
04	تهتم المؤسسة بتقديم أفضل وأحدث المنتجات وذات جودة عالية لعملائها	,214	,740	4	موافق
05	تقوم المؤسسة برعاية مؤتمرات علمية	,913	,071	7	موافق
06	تقوم المؤسسة بالتبرع للجمعيات الخيرية وتوظيف أفراد من دوي الاحتياجات الخاصة	,793	,191	9	موافق
07	تساهم المؤسسة في تنفيذ برامج الإسكان	,613	,001	10	موافق
08	تقوم المؤسسة بالمشاركة في برامج حماية البيئة والحد من التلوث	,124	,820	5	موافق
09	تقوم المؤسسة بالتخلص من المخلفات الصناعية رغم تكبدها للخسارة	,064	,900	6	موافق
10	تستمر المؤسسة في مشاريع تنتج منتجات صديقة للبيئة	,913	,980	8	موافق
	المسؤولية الإجتماعية	4.06	0.56		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البرنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مستوى الإجابة في مؤسسة الأنابيب عن العبارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية كانت موافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.06) وهو ما يقابل درجة "الموافقة" وفقا لمعيار مقياس التحليل، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى مما يعني اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة إلى الموافقة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية، أما عن النتائج الإحصائية على مستوى العبارات، فنلاحظ أن أعلى وسط حسابي بلغ نسبة 454. بدرجة تقييم موافق بشدة لتنظيم دورات تدريبية للعمال لرفع قدراتهم وكفاءتهم بانحراف معياري 0.67، مما يعني أن مؤسسة الأنابيب تمارس المسؤولية الاجتماعية الداخلية من خلال توفير الدورات التدريبية والتكوينية داخل وخارج المؤسسة وتساعد العمال غير المسلمين من الاستفادة من الأعياد الموجودة في ديانتهم

وتكون مدفوعة الأجر وتسمح للعمال باستغلال الإقامة التابعة للمؤسسة المتواجدة في إحدى المناطق السياحية، كما تحرص على ضمان أمن العامل وحمايته والقيام بالفحص الطبي لهم، ويتم وضع لافتات في أماكن الخطر لأجل تفاديه وتوفر لهم اللباس الواقي والأجهزة المضادة للأشعة ، كما توفر لهم مساعدة اجتماعية بالعيادة للعمال المصابين بأزمة أو مشكل أو في حالة مرض أحد أفراد العائلة.

3.3. - اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

محتوى الفرضية: تساهم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز في التنمية المستدامة لدى مجتمع غرداية.

من أجل اختبار هذه الفرضية، قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني والذي يتعلق بمدى مساهمة مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز في التنمية المستدامة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 06: نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول التنمية المستدامة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب	الدرجة
11	تقوم المؤسسة بإجراء البحوث العلمية وتطبيق نتائجها	,064	,900	3	موافق
12	تستخدم المؤسسة التكنولوجيا النظيفة	,124	,780	2	موافق
13	تلجأ المؤسسة إلى الصندوق المكلف بتمويل البرنامج الوطني للجودة	,244	,830	1	موافق
14	تضع المؤسسة إجراءات للرقابة على إدارة النفايات و مكافحة التلوث	,034	,920	4	موافق
15	تساهم المؤسسة في دعم الأنشطة الثقافية والشبابية والرياضية	,943	,860	8	موافق
16	تعطي المؤسسة الأولوية لتوظيف اليد العاملة المحلية	,004	,940	5	موافق
17	تسهر المؤسسة على المتابعة و المعالجة الموضوعية لشكاوى الزبائن مهما كانت طريقة تقديمها	,004	,790	6	موافق
18	تقوم المؤسسة بالعمليات الخيرية في المجالات الإنسانية و الاجتماعية والتربوية و البيئية والثقافية الرياضية	,943	,031	7	موافق
19	تستخدم الشركة الطاقة الشمسية لتقليل من استخدام الكهرباء	,823	,101	9	موافق
20	تستخدم الشركة أخر التكنولوجيا المتطورة وتطرحها للمجتمع	,733	,131	10	موافق
التنمية المستدامة		.983	.680		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البرنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مستوى الإجابة في مؤسسة الأنابيب عن العبارات المتعلقة بالتنمية المستدامة كانت موافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.98) وهو ما يقابل درجة الموافقة وفقا لمعيار مقياس التحليل، وهو ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الثانية مما يعني اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة إلى الموافقة على مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة، أما عن النتائج الإحصائية على مستوى العبارات، فنلاحظ أن عبارة لجوء المؤسسة إلى الصندوق المكلف بتمويل البرنامج الوطني للجودة تحصلت على أعلى متوسط حسابي 4.24 بدرجة تقييم موافق وبانحراف معياري 0.83، فحسب إجابات أفراد عينة الدراسة أن المؤسسة تساهم في التنمية المستدامة باعتبارها

تدخل ضمن البعد الاجتماعي الذي يعد بعدا إنسانيا فمن حق العامل الاستفادة من الترفيه والثقافة والرياضة لضمان نموه العقلي السليم وراحته، كما أن قيام المؤسسة بإجراء البحوث وتطبيقها يعبر عن مما يساهم في تقديم منتوج ذو جودة مما يبين مدى سعي المؤسسة للمساهمة في تنمية المجتمع من خلال تسويق منتوج ذو نوعية، كما إن استماع المؤسسة لشكاوي الزبائن واهتمامها بهم وعملها على الاستجابة لطلباتهم يدل عن نية المؤسسة في تركيزها على البعد الاجتماعي الذي اعتبر أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية المستدامة وهدفها النهائي ، كما أن تركيز المؤسسة على توظيف اليد العاملة المحلية يؤكد على عملها على المساهمة في تنمية المنطقة وتوفير الحاجة الضرورية للأفراد وهي الشغل وبالتالي مكافحة البطالة و التقليل من الفقر لتحسين الحياة للمواطنين، ويعد قيام المؤسسة باستخدام التكنولوجيا النظيفة من خلال موافقة أفراد العينة وتأكيدهم على ذلك على ترقية الطاقات النظيفة للحفاظ على صحة الإنسان والبيئة استجابة للاحتياجات الوطنية والالتزامات الدولية.

4.3. - اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

محتوى الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة محل الدراسة تعزى إلى الجنس والى الخصائص الوظيفية .

من أجل اختبار هذه الفرضية، استخدمنا اختبار مان ويتني لقياس عامل الجنس واختبار كروكسل واليس (Kruskal Wallis) لقياس الخصائص الوظيفية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 07: نتائج اختبار Mann Whitney

قيمة Mann Whitney	الدلالة الإحصائية
50.000	0.658

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البرنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (07) يتضح أن القيمة الاحتمالية sig المرافقة لإحصائية MW فاقت 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية

القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العينة حول مستوى المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس.

الجدول 08: نتائج اختبار Kruskal Wallis

قيمة Kruskal Wallis	الدلالة الإحصائية
7.707	0.021

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البرنامج SPSS

الجدول 09: نتائج ANOVA **للمتوسطات**

/	التعداد	المتوسط	الانحراف المعياري
الموظفون	21	4.25	0.44
المسؤولين الإداريين	10	3.64	3.64
عمال الورشات	2	4.10	4.10
المجموع	33	4.06	4.06

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البرنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (08) يتضح أن القيمة الاحتمالية sig المرافقة لإحصائية kw أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العينة حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى اختلاف خصائصهم الوظيفية وقبول الفرضية الأخرى أي وجود فروق في أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى اختلاف خصائصهم الوظيفية، وبالرجوع لجدول ANOVA للمتوسطات رقم (09) نجد أنها لصالح الموظفين .

خـــاتمة-

إن وجود المؤسسة ضمن محيط متقلب ومتغير يقتضي أن تكون دائما في إطار يسمح لها ببناء وتنفيذ استراتيجياتها بما يناسب بيئتها الخارجية بغض النظر عما تتطلبه بيئتها الداخلية، مما يستوجب عليها تحمل المسؤولية البيئية و الاجتماعية التي تفرضها الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، وحتى وقتنا الراهن لم يتم تحديد مفهوم دقيق للمسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة بشكل يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية محلية أو دولية، وما تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية.

- **النتائج:**

إن نتائج البحث التي خلصنا إليها تثبت صحة الفرضيتين الأولى والثانية وترفض الفرضية الثالثة، وعموما نشير إلى النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- حسب نتائج الدراسة الميدانية يوجد تبني من طرف مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية على غرار البعد الاجتماعي والبيئي مما يعني مساهمتها في التنمية المستدامة للمجتمع؛

- ممارسة المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية يعزز من تنافسيتها مما يجعلها تساهم في التنمية المستدامة من خلال خلق القيمة لأصحاب المصالح ابتداء من تعظيم الربح لأصحاب رؤوس الأموال إلى توفير مناصب الشغل ثم توفير حاجيات المجتمع ككل في المجال الاجتماعي وانتهاء بحماية البيئة؛

-تعطي مؤسسة الأنابيب في علاقتها مع عمالها الاهتمام الكافي في المجالات التالية: الاهتمام بتطوير الكفاءات البشرية من خلال التدريب وتوفير ظروف العمل المناسبة مع وجود آليات تسمح بتوفير الحماية الاجتماعية ومنح الامتيازات للأفراد؛

- تعطي مؤسسة الأنابيب الاهتمام الكافي بالبيئة الطبيعية من خلال العناصر التالية:

  - الاهتمام بالآثار البيئية عند الإنتاج؛

- وضع أهداف تسعى المؤسسة من خلالها على الحفاظ على البيئة؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة قي مجال التحكم في استهلاك الطاقة والتقليل من الفضلات، حيث حصلت المؤسسة على ISO 14001 وتحضر للحصول على SD 21000 المتعلق بالتنمية المستدامة ؛

– في علاقة مؤسسة الأنابيب مع المجتمع المحلي، يظهر اهتمامها من خلال المجالات التالية:

- تضع تنمية المجتمع المحلي ضمن متغيراتها الإستراتيجية؛
- تعتبر ترقية الصحة والثقافة والرياضة الجوارية كمتغيرات تؤكد ضرورة مراعاتها ضمن استراتيجياتها ؛
- ترقية وتطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛

– تحوز المؤسسة على شهادة ISO 9001 من خلال أنظمتها لإدارة الجودة، مما يساهم في تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه الزبائن والمجتمع ومن خلال منتجات صديقة للبيئة؛

– لدى المؤسسة قابلية للقيام بأعمال تطوعية اتجاه المجتمع خاصة أثناء الكوارث الطبيعية.

- **الاقتراحات والتوصيات:**

– نحث المؤسسة محل الدراسة بتبني مبادرات أكبر تخص مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع كإقامة دورات تكوينية لطلبة الجامعة أو المشاركة في مخبر بحث يربط بينها وبين الجامعات والمعاهد في المجال؛

– يمكن للمؤسسة الاستعانة بمكاتب استشارة أعمال من أجل ايفادها بأخصائيين في تطبيق نظام استراتيجي للمسؤولية الاجتماعية داخلها، وهذا ما درجت عليه الكثير من المنظمات حول العالم؛

– نحث المؤسسة على تحضير أرضية عمل من أجل نيل المعيار الدولي ISO 26000 الخاص بالمسؤولية الاجتماعية كون هذا الأخير سيفيدها من ناحية

حصولها على شهادة دولية تعزز لدى كل من زبائنها وموردیها احترامها لأبجديات المؤسسة المواطنة والمسؤولة؛

- التبرع بنسبة مئوية من الإيرادات لقضايا اجتماعية معينة مما سيعزز الصورة الذهنية الايجابية للمؤسسة في المجتمع؛

- تقديم مساهمات مباشرة إلى مؤسسات خيرية أو حدث معين مما يساهم في تعزيز المسؤولية الخيرية للمنظمة؛

- أداء خدمات تطوعية في المجتمع كالإعلان عن حملات تشجير يقوم بها عمال المؤسسة سيفيد ذلك المؤسسة في تعزيز الثقافة التنظيمية داخل المؤسسة والرفع من روح التعاون وكذا نيل اعجاب وتقدير المجتمع والبيئة؛

المراجع-

1. هشام مكي، عبدالرحمان بوطيبة (2013)، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - الاتحاد الأوروبي نموذجا -، ملتقى وطني بعنوان دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، جامعة ابن خلدون، تيارت.
2. طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري (2008)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال :الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر، الأردن، ص54 - 62.
3. ثامر ياسر البكري (2001)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، الأردن، ص9.
4. فريد فهمي زيارة (2009)، وظائف منظمات الأعمال: مدخل معاصر، دار اليازوري، الأردن، ص26 .
5. بورحلة علال (2006)، تحليل المنظمات، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص80.
6. طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري(2007)، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، ص90 .
7. صالح السحيباني (2009)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مؤتمر دولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، بيروت، لبنان.
8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2004)، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع :الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص2 .

9. سعود وسيلة، فرحات عباس (2016)، مداخلة بعنوان واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية – دراسة حالة سوسيتي جنرال الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
10. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مرجع سابق، ص2 .
11. رقية عيران، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، منشورات منتدى إدارة عالم التطوع العربي، www.Arabvolunteering.org.
12. عبد الله بن منصور(2009)، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، ص241 .
13. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن (1997)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ، مجلة البحوث المعاصرة، مجلد 11 ، عدد2، ص52.
14. طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال :الأعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص93.
15. طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري(2007)،" الإدارة والأعمال"، مرجع سبق ذكره، ص92.
16. صالح الحموري، رولا المعايطة (2015)، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، ص72.
17. زرمان كريم (2010)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001/2009، ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص195.
18. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط (2014)، "التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء، الأردن، ص 23.
19. الطاهر خامرة (2007)، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 30.
20. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 30.
21. زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص 196.
22. هويدي عبد الجليل (2014)، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد 90 ، جامعة الوادي، ص 219.
23. زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص 198.
24. تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (2002)، جوهانزبورغ، جنوب إفريقيا.